ISSN-E: 18735347-02779536

سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري: تصور مقترح

إعداد
باحثة دكتوراه: نوف عبد الله الذواد
كلية التربية قسم السياسات التربوية جامعة الملك سعود
أ.د. نادية بنت محمد المطيري
أستاذ أصول التربية بكلية التربية جامعة الملك سعود

ISSN-E: 18735347-02779536

ISSN-E: 18735347-02779536

ملخص الدراسة:
تحقيقا لهدف الدراسة الرئيس " تقديم تصور مقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري. استخدمت الباحثة المنهج النوعي من خلال دراسة الحالة النوعية وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريبية في الكليات التقنية والمهنية وقيادات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وبلغت عينة الدراسة القصدية ٣٠ عضو وعضوة من هيئة التدريبية بالإضافة لقيادات المؤسسة العامة بالإضافة ٢١ خبيراً. وقامت الباحثة بجمع البيانات عن طريق المقابلات شبه المقننة والوثائق بالإضافة لاستبانة دلفاي لبناء التصور المقترح. تم تحليل البيانات بأسلوب التحليل المواضيعي Thematic Analysis عن طريق برنامج Maxqda. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن النظرة السلبية للتعليم العالي التقني والمهني تعود لتصورات الإباء أنفسهم حول التعليم العالي والتقني، أن ارتفاع نسب القبول في التعليم العالي التقني والمهني لا يعني تجاوز النظرة السلبية للتعليم العالي والتقني، بل يعود الى آليات القبول الموحدة والتي جعلت من التعليم العالي التقني والمهني خيارا ثانيا للمواصلة التعليم، وأن من أبرز الحلول للمقاومة النظرة السلبية للتعليم العالي التقني والمهني هي التسويق، التوسع في التخصصات النوعية.
كلمات مفتاحية: التعليم التقني والمهني، الكليات التقنية والمهنية، تصور مقترح، رأس المال البشري

Abstract:
To achieve the main objective of the study, which is to propose a suggested proposal for enhancing policies of technical and vocational higher education in accordance with its role in human capital development, the researcher used a qualitative approach, employing a qualitative case study methodology. The study population consisted of members of the training faculty and leadership of the General Organization for Technical and Vocational Training. The purposive study sample included 30 training faculty members and organizational leaders, along with 21 experts. Data were collected through semi-structured interviews, document analysis, and a Delphi survey to develop the proposed framework. Data analysis was conducted using thematic analysis through MAXQDA software. The study yielded several findings, including the negative societal perceptions surrounding technical and vocational higher education, the increase in enrollment rates not necessarily reflecting a shift in these perceptions but rather resulting from standardized admission processes. One of the key solutions to counter the negative perception of technical and vocational higher education is marketing and the expansion of specialized fields.
Key words Technical and vocational higher education, suggested proposal, human capital

ISSN-E: 18735347-02779536

مقدمة:

يعد التعليم العالي التقني والمهني أحد روافد التنمية الاقتصادية والبشرية بالإضافة لمساهمته في تنمية رأس المال البشري من خلال قدرته على تعزيز إنتاجية الأفراد والمؤسسات من أجل التنوع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. وفي ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة العربية السعودية والاتجاه نحو تنويع مصادر الدخل تزداد الحاجة إلى قوى بشرية قادرة على مواكبة العصر.

وقد وجدت الدراسات المبكرة التي أجرتها دينيسون (1962) للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة أن الاستثمار في المعرفة وجودة اليد العاملة أنه أكثر أهمية بكثير من الاستثمار في رأس المال المادي، كما أن تكثيف الأسس الاقتصادية في مجال التعليم في الخمسينات والستينات، وزيادة تأثير حركة التحرير منذ أوائل الثمانينات، والتحول إلى اقتصادات المعرفة في التسعينات، والعولمة التي تلت ذلك، كلها عوامل أسهمت في زيادة أهمية التعليم بالنسبة للسياسة الاقتصادية (Desjardins، ٢٠٠٩).

واستناداً إلى رؤية ٢٠٣٠ التي أشارت إلى أهمية الالتزام بتوفير تعليم يسهم في عجلة الاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦). فإن هذا يعني أن القطاعات الرئيسية ومنها التعليم العالي التقني والمهني يجب أن يكون لها إستراتيجية عملية تسير وفق سياسات اقتصادية تشير إلى النموذج الاقتصادي الذي تتبناه الدولة ويخدم أهدافها التنموية.

مشكلة الدراسة:

يعاني التعليم التقني والمهني من تدني الجودة ومحدودية الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي والتدريب التقني والمهني (برنامج القدرات البشرية ،٢٠٢١). وكون المملكة العربية السعودية تمر الآن بمرحلة تحول في الاقتصاد وفي مواجهة تحديات منها ما يتعلق بقطاع التدريب والتعليم التقني والمهني; فذلك يستدعي إجراءات وإصلاحات على مستوى سياسات التعليم التقني والمهني حتى يحقق هذا النوع من التعليم دوره في التنمية الاقتصادية والبشرية وينمي رأس المال البشري تنمية نوعية. (Almoaibed, 2020 ,a).

كما أن من أبرز " التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، تواضع توطين القوى العاملة المحلية في القطاع الخاص. وهذا يتطلب تكثيف الجهود الحالية لوضع استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى وبمشاركة فاعلة من القطاعين الخاص والعام للحد منها مع ترشيد استقدام العمالة الأجنبية، ومواصلة تطوير برامج التعليم العام والفني والمهني وكذلك مخرجات التعليم العالي لتواكب احتياجات السوق" (البنك المركزي السعودي، ٢٠١٥، فقرة ٩)

وفي الوضع الراهن للتعليم التقني والمهني في المملكة تشير المعيبد إلى أنه وبالرغم من توسع المملكة العربية السعودية في الاستثمار في التعليم والتدريب التقني والمهني كوسيلة لزيادة الأداء الاقتصادي والتنوع والاستقلالية، فإن مستويات مشاركة الشباب في هذه البرامج التدريبية لم تلب توقعات الحكومة (Almoaibed, 2020 ,b).

ولأن البحوث والسياسات التعليمية متشابكة بعمق حول القضايا الاقتصادية وتخضع أيضا للسياسة الاقتصادية (Desjardins، ٢٠٠٩)، تبلورت مشكلة الدارسة في السؤال الرئيس ما سياسات التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري؟

يتفرع من السؤال الرئيس للدراسة الأسئلة التالية:

1. ما سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري؟
2. ما التحديات التي تواجه التعليم العالي والتقني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أفراد الدراسة؟
3. ما لتصور المقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر الخبراء؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على سياسات التعليم العالي التقني والمهني للمؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري
2. الكشف التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أفراد الدراسة
3. تقديم تصور مقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتثمل الأهمية النظرية للدراسة الحالية في النقاط التالية:

- سد الفجوة البحثية الناتجة عن قلة البحوث التي تناولت سياسات التعليم العالي التقني والمهني بشكل عام ودورها في تنمية رأس المال البشري بشكل خاص.
- تتناول الدراسة موضوعا مهماً لدور التعليم العالي التقني والمهني في التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني حيث التوجه العالمي الآن نحو التدريب التقني والمهني وربطه برأس المال البشري والتنمية المستدامة.
- فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بالبحث في السياسات التعليمية للتعليم التقني والمهني وذلك من خلال نتائج وتوصيات الدراسة.

الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- قد تسهم هذه الدراسة في الحصول على نتائج قد تساعد صانعي القرار والمؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني في الكشف عن مواطن القوة والضعف في سياسات التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، مما يساهم تحسين أنظمة وسياسات التدريب التقني والمهني.
- من المؤمل أن تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة عن الوضع الراهن للتعليم العالي التقني والمهني مما يسهل على المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني اتخاذ القرارات والإصلاحات التعليمية.
- من المؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في دعم الجهات والوزرات المعنية مثل وزارة التعليم، والاقتصاد والتخطيط، في الخطط التنموية

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تحليل سياسات الكليات التقنية والمهنية وسياسات المؤسسة العامة للتعليم العالي التقني والمهني الكشف عن دورها في تنمية رأس المال البشري

الحدود البشرية: اقتصرت هذه على الدراسة الخبراء والباحثين والمهتمين بالتعليم العالي التقني والمهني لإجراء مقابلات شبه مقننة من أجل الكشف عن التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري، وكيفية التغلب عليها.

الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على الكليات التقنية والمهنية في مدينة الرياض.

مصطلحات الدراسة:

سياسات التعليم العالي التقني والمهني:

تعرف السيّاسات بأنها " تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد من أجل تحقيق أهداف معينة وفقاً للظروف والإمكانات المتاحة (الحقيل، ٢٠١٦، ص ١٣)

والتعريف الإجرائي لها في هذه الدراسة: هي الأنظمة والقوانين واللوائح والبرامج والإصلاحات والسياسات وما يتصل بها والمتعلقة بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للتعليم العالي والتي تسعى إلى تنمية رأس المال البشري مثل: الإصلاحات، التعليم والتدريب المتقدم، ريادة الأعمال، والتنمية المستدامة، الاستقطاب والابتعاث وغيرها.

التعليم العالي المهني والتقني:

هي برامج "تؤهل حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها من الجنسين للحصول على الشهادة الجامعية المتوسطة (المستوى السادس من الإطار الوطني للمؤهلات) بالإضافة لبرامج البكالوريوس التطبيقي (المستوى السابع من الاطار الوطني للمؤهلات) في مجموعة لتأهليهم كمهندسين تقنيين في سوق العمل لتلبية احتياجات سوق العمل المحلي من الموارد البشرية الفنية أو مدربين في منشآت التدريب التقني والمهني ومدة التدريب في تلك الكليات سنتان ونصف للدبلوم وفي برامج الكليات سنتان ونصف إضافيتان" (الدليل التعريفي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ٢٠٢٠، ص ١٦)

والتعريف الإجرائي لها في هذه الدراسة: هي البرامج التي تقدمها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وتتطلب مستوى دخول إتمام الشهادة الثانوية وأعلى.

رأس المال البشري:

تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رأس المال البشري على أنه "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد والتي تسهل خلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية" (OECD, n.d., p. 29)

والتعريف الإجرائي له في هذه الدراسة: مجموعة والخبرات والقدرات والمهارات المعرفية والتقنية التي تبدو على مخرجات التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية بما ينسجم مع توجهات الرؤية ٢٠٣٠ وبرنامج تنمية القدرات البشرية والتي لها صلة وارتباط بالتنمية البشرية ورأس المال البشري.

الإطار النظري والدراسات السابقة: سياسات التعليم العالي التقني والمهني:

تمهيد:

يتناول هذا المبحث تحليل سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفق مدخل تحليل السياسات العامة في ضوء أربع مراحل، هي: مرحلة **عرض نشأة وتطور المشكلة. المرحلة الثانية: تحديد إطار المشكلة. المرحلة الثالثة: عرض الأسباب الفرضية للمشكلة وإجراء التحليل النظري. المرحلة الرابعة: توصيات تتصل بالسياسات القائمة** (Patton، David، و Jennifer، ٢٠١٥).

المرحلة الأولى: عرض نشأة وتطور المشكلة:

1-1 نشأة وتطور المشكلة:

لم يحقق التدريب والتعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية متطلبات التنمية الصناعية، ولم يكن قادرًا على تقديم البرامج المرنة، والديناميكية، والحديثة المطلوبة من أجل تطوير عمال أكفاء تقنيًّا. ولتحقيق هذه الغاية؛ كانت الحلول التي تم تنفيذها بشكل كبير على الشراكات بين القطاعين العام، والخاص، والتي تضم موفري التعليم، والتدريب الدوليين، يتم دفعها إلى الأمام بشكل أساسي من خلال الاستثمار الحكومي الكبير من خلال المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومن خلال تعزيز وتوسيع صلاحيات الجهة المنظمة للتعليم، والتدريب التقني والمهني السعودي، والمركز الوطني للتقييم والاعتماد؛ وذلك بهدف تبني نماذج التفكير المستقبلي للتعليم التي تأخذ أفضل ما يمكن أن يقدمه السوق الدولي، وتدمج ذلك في إطار شامل (Andrews & Playfoot, 2015).

المرحلة الثانية: تحديد إطار المشكلة:

تتضمن هذه الخطوة عرض الإطار التحليلي لمشكلة التعليم العالي التقني والمهني وذلك بتحديد المعالم الرئيسية للمشكلة للتمكن من تحليلها بصورة أعمق ومن ثم الوصول لأفضل الحلول والسياسات لحلها

١ ـ٢ أهمية التعليم التقني والمهني: تتمثل أهمية التعليم التقني أهمية كبرى في السياسات التعليمية، والاقتصادية السعودية؛ وذلك لما يشهده اقتصاد المملكة العربية السعودية من نمو متنوع وسريع.

تتنامى الحاجة إلى العمالة الماهرة في مجموعة متنوعة من القطاعات. والتعليم التقني والمهني يساعد في معالجة فجوة المهارات المتزايدة في المملكة العربية السعودية، ويؤدي دورًا بارزًا في تزويد هذه القوى العاملة بالمهارات، والمعرفة التي تحتاجها للنجاح. هناك قضايا سياسية حول ما إذا كان التدريس في نظام التعليم العالي ككل يجب أن يميل أكثر لخدمة الاقتصاد مقارنة بالسعي وراء التعلم، أو التنمية الشخصية (White، ١٩٩٧).

على الرغم من أن أسباب ذلك معقَّدة، ومتعددة الأوجه؛ فإنه يمكن تفسيرها إلى حدٍّ كبير من خلال اقتران المشكلات الاقتصادية عميقة الجذور، والعولمة، وصعود السياسة النيوليبرالية، واقتصاديات السوق الحرة .(Foley, 2004)

2-2 مَن المتضرر من سياسات التعليم التقني والمهني؟

هناك عدد من الفئات التي تأثرت سلبًا بالسياسات المهنية في المملكة العربية السعودية وتشمل:

المرأة: عادة ما تبتعد النساء في المملكة العربية السعودية عن متابعة التدريب المهني. ونتيجة لذلك؛ فإنهن ممثلات تمثيلًا ناقصًا في سوق العمل. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل، بما في ذلك المعايير الاجتماعية، والثقافية، فضلًا عن الافتقار إلى الوصول إلى برامج التدريب المهني الجيدة. أشارت دراسة قام بها كل من (Jawhar, Alhawsawi, Jawhar, Ahmed, & Almehdar, 2022) أن هناك تحيزًا حسب الجنس في معظم الفرص والمهن التعليمية المتاحة؛ فنسبة النساء في سوق العمل لا تتناسب مع التحاقهن بالتعليم العالي. تعكس هذه الفجوة هدر المواهب، والموارد؛ مما أدى إلى تصنيف منخفض نسبيًّا للمملكة العربية السعودية في اقتصاد المعرفة بالبنك الدولي (KEI)؛ بسبب انخفاض معدل مشاركة المرأة.

الطلبة الراغبون في مواصلة دراستهم في التعليم التقني والمهني: أظهرت النتائج أن المشاركين الذين حصلت أمهاتهم على أعلى مستوى تعليمي (درجة البكالوريوس) لديهم تصور سلبي عن التعليم، والتدريب التقني والمهني. قد يكون هؤلاء الطلاب وأولياء أمورهم أكثر تناقضًا فيما يتعلق بفوائد التدريب الفني والمهني؛ فقد تبيَّن أن وصم التعليم، والتدريب التقني والمهني مرتبط بتأثير الوالدين على قرار الطلاب بالتعليم التقني والمهني (Aldossari, 2020).

الأشخاص ذوو الإعاقة: يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في المملكة العربية السعودية أيضًا تحديات في الوصول إلى التدريب المهني؛ ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى المرافق والموارد التي يمكن الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك؛ يشير (Abed, 2020) إلى أنه من بين الطلاب ذوي صعوبات التعلم؛ فإن طلاب الدراسات العليا، على وجه الخصوص، يدركون الحاجة إلى دعم أكبر في إكمال الاختبارات الكتابية المكثفة أكثر مما أفاد به الطلاب الجامعيون.

٣ـ٢ كيف تؤثر سياسات التعليم العالي التقني والمهني على المشكلات الأخرى ذات الأهمية؟

- **زيادة البطالة**: أدى الافتقار إلى الوصول إلى التدريب المهني للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة إلى زيادة البطالة في هذه المجموعات، وبالتالي صعوبة معالجة الفقر، وزيادة التفاوت الاجتماعي (المرجع السابق).
- **انخفاض النمو الاقتصادي**: كان لنقص العمالة الماهرة في القوى العاملة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن الشركات غير قادرة على العثور على العمال الذين تحتاجهم لإنتاج السلع، والخدمات .(Nakarin & Supaporn, 2020)

وتؤكد الباحثة على ضرورة مراعاة العديد من المعايير عند مقارنة التعليم المهني العالي في المملكة العربية السعودية بالدول المتقدمة. تشمل هذه المعايير النوع الاجتماعي، والتعليم المجاني، والجودة، ونوع التدريب, كما ان التفاوت بين الجنسين في التعليم المهني بين المملكة العربية السعودية والدول المتقدمة لا يرجع إلى عوامل ثقافية فقط، بل تلعب العوامل الاقتصادية، والاجتماعية أيضًا دورًا مهمًّا في ذلك

٢-٤ سياسات بديلة للتعليم التقني والمهني:

تمت الإشارة في اتفاقية التعليم التقني والمهني في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، أن سرعة التطور التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي قد زادت من ضرورة التوسع والتحسين في التعليم التقني والمهني، كما أن التعليم التقني والمهني يحقق الهدف الشامل المتمثل في النهوض بالأفراد والمجتمعات. وقد اشتملت هذه الاتفاقية على ١١ مادة منظمة منها:

- ضمان وصول الجميع للتعليم التقني والمهني دون تمييز للعرق، أو الجنس، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل الاجتماعي، أو الوطني
- تيسير التحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم العالي التقني والمهني
- تصميم التعليم التقني والمهني في بنى قابلة للتطويع ومرنة من خلال:
  - تعريف جميع فئات الشباب بالتكنولوجيا وبعالم العمل في سياق التعليم العام
  - تضمن برامج التعليم التقني والمهني النهوض بشخصية الفرد وثقافته وتتضمن مفاهيم اجتماعية واقتصادية وبيئية ذات صلة بالمهن المعنية.
  - تمكين القائمين بالتدريب في مجال التعليم التقني والمهني من تحديث معارفهم التقنية عن طريق دورات وفترات تدريب عملي
- تشجيع استخدام المعايير التقنية الدولية للصناعة والتجارة وغيرها في مجال التعليم التقني والمهني
- تشجيع الجهود الرامية للاعتراف بمعادلة المؤهلات التي تكتسب من خلال التعليم التقني والمهني

التوسع في التعليم العالي التقني والمهني:

قامت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالتوسع الكمي، والنوعي؛ إلا أن المؤسسة تحتاج إلى تشجيع الأفراد على المشاركة في برامج التعليم، والتدريب الفني والمهني من خلال جعل مسارات التعليم، والتدريب الفني والمهني أكثر جاذبية. هناك درجة متفاوتة من الرضا عن البدائل المقترحة للتعليم المهني العالي في المملكة العربية السعودية. يعتقد بعض أصحاب المصلحة أن التدابير المقترحة كافية، ويرى آخرون أن هناك مجالًا للتحسين. فأحد مجالات القلق لبعض أصحاب المصلحة هو الحاجة إلى مزيد من التوافق بين البدائل المقترحة، ومتطلبات صناعات محددة .(Hamdan, 2023) على سبيل المثال؛ اقترح البعض أن البدائل يمكن أن تكون أكثر ملاءمة لقطاعات الرعاية الصحية، والهندسة، والضيافة، والتي تتطلب مهارات وكفاءات فريدة. هناك قلق بشأن خصوصية المعايير المقترحة، وعمليتها. اقترح بعض أصحاب المصلحة أن المعايير عامة للغاية؛ مما قد يؤدي إلى عدم الوضوح، والاتساق في نظام التعليم.

مسارات مهنية في المرحلة الثانوية

إن توفير برامج التعليم، والتدريب الفني والمهني الجديدة التي تعمل على تطوير المهارات المستجيبة للصناعة، وسوق العمل على مستوى التعليم الثانوي يمكن أن يعزز خيار متابعة مسارات التعليم، والتدريب الفني والمهني في المستويات الأعلى أيضًا، بالإضافة لتطوير قدرات مدربي ومؤسسات التعليم، والتدريب الفني والمهني؛ لدعم التكامل المستمر لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات في التعليم، والتدريب الفني والمهني. مع التركيز على تحسين أنظمة التدريب الإلكتروني في كليات ومعاهد التعليم الفني، والتدريب المهني. ويشمل ذلك استخدام التعلم عن بُعْد، والتعلم المدمج، والتعلم الذاتي (TVET Country Profile Saudi Arabia, 2019)

جدول رقم (١) يوضح نمو الطلاب خلال خمس سنوات ماضية

الجنس	عدد المقبولين ٢٠١٨	عدد المقبولين ٢٠١٩	عدد المقبولين ٢٠٢٠	عدد المقبولين ٢٠٢١	عدد المقبولين ٢٠٢٢	العدد الكلي
أنثى	9909	14320	27234	167	27536	79166
ذكر	61562	66551	57579	733	96945	283370

ISSN-E: 18735347-02779536

العدد الكلي	71471	80871	84813	900	124481	362536

الجدول من إعداد الباحثة

٢-٥ النظريات المتصلة بالسياسات البديلة:

يعتمد الأساس المنطقي لهذه البدائل على العديد من النظريات التي توفر أساسًا قويًّا لتنفيذها. إحدى النظريات هي نظرية رأس المال البشري. وتشير هذه النظرية إلى أن الاستثمار في التعليم العالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، والقدرة التنافسية للقوى العاملة. وتقوم على ثلاث استنتاجات؛ أولًا: لا تستطيع الدول ذات رأس المال البشري المحدود إدارة رأس المال المادي بكفاءة وفاعلية. ثانيًا: يجب أن يعمل رأس المال البشري والمادي للبلد بشكل تعاوني؛ من أجل تحقيق الدولة للتقدم الاقتصادي. ثالثًا: على الرغم من أن المستثمرين من القطاع الخاص يميلون أكثر نحو الاستثمار في رأس المال المادي؛ فإن رأس المال البشري هو العنصر الذي يرجح أن يعوق النمو(Davis, Kjaerum, & Lyons, 2021) .

نظرية أخرى وهي نظرية الإشارة، التي تؤكد على أهمية التعليم العالي كإشارة لأصحاب العمل لقدرات الفرد، ومهاراته؛ حيث تشير النظرية إلى أن الأفراد يمتلكون قدرات مختلفة، ومع ذلك لا يستطيع أصحاب الأعمال التعرف بسهولة على العمال الأكثر إنتاجية دون توظيفهم فعليًّا، واكتشافهم *بعد ذلك*، وهي عملية مكلفة في بعض الأحيان؛ لذا فإن الأشخاص الذين يعرفون أنهم أكثر قدرة يرسلون إشارة إلى أصحاب العمل المحتملين بأنهم العمال الأكثر قدرة. وهذه الإشارة مهمة؛ لأنها تسمح لأصحاب العمل بتحديد واختيار العمال ذوي المهارات العالية، والمؤهلين، وهو أمر بالغ الأهمية في سوق العمل شديد التنافسية. (Douglas & Ian, 2023) .

6-2 الأفراد والمعنيون بالتعليم التقني والمهني موضع التحليل:

القطاع الخاص:

وذلك من خلال معاهد الشراكة؛ وهي معاهد تدريبية تقنية غير ربحية تتبنى المؤسسة إنشاءها، والترخيص لها، والإشراف عليها، وتشغيلها مع القطاع الخاص، وتقدم لحاملي الثانوية أو ما يعادلها برامج تدريبية تقنية متنوعة في المدة بتوظيف مبتدئ بالتدريب، ويبلغ عددها ٤٥ مشتركًا.

لقد جرَّبت المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني عددًا من الاستراتيجيات في السنوات الأخيرة لتحسين جودة التدريب، والتعليم المهني في المملكة العربية السعودية، وجذب المزيد من الطلاب إلى الدورات العملية ذات المهارات القائمة على العمل. فقد قامت بتطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء معاهد تدريب لشركات النفط، والبتروكيماويات العملاقة -أرامكو السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية-، ولكنها عملت أيضًا مع أصحاب العمل لتعزيز تطوير التدريب في عدد من الصناعات الأخرى. كما قامت المؤسسة TVTC بتعيين مستشاري تدريب دوليين، ومتخصصين في التعليم الإضافي لتحسين جودة التعليم، والتدريب في كلياتها التقنية.

مدى التأثير بالتعليم التقني والمهني:

أنشأت الحكومة السعودية المركز الوطني للخصخصة (NCP) في عام ٢٠١٦؛ لتعزيز مبادرات الخصخصة في مختلف القطاعات. يمثل التعليم واحدًا من القطاعات العشرة المستهدفة. إن هدف خصخصة التعليم ذو شقين: (١) تقليل الاعتماد المالي، والتشغيلي على القطاع العام. و(٢) تعزيز نتائج التعلم. وتشمل الشراكات الأساسية بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم بناء وصيانة منشآت تعليمية عامة جديدة من قِبل شركاء من القطاع الخاص، ونقل المسؤولية التشغيلية، والمالية لبعض المنشآت التعليمية العامة إلى الشركات الخاصة.

القطاع الحكومي: حيث يشارك القطاع الحكومي في تقديم التعليم العالي التقني والمهني من خلال الكليات المؤسسة، والكليات العالمية؛ حيث بلغ عدد الكليات التقنية (١٤٠)، وعدد الكليات التقنية العالمية (٨) في المملكة العربية السعودية موزعة على مناطق المملكة. ويعدُّ مشروع الكليات العالمية أكبر مشروع رائد تم إطلاقه في التدريب المهني في السنوات الأخيرة، وهو برنامج كليات التميز – الكليات العالمية- (COE)، والذي يهدف إلى توفير المهارات المهنية لمئات الآلاف من الشباب، والشابات السعوديين من خلال العمل بالشراكة مع كليات وشركات التدريب المهني القائمة؛ من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وإسبانيا، وألمانيا، وهولندا. كان النموذج هو أن تقوم الحكومة السعودية ببناء الكليات، وأن يقوم الشركاء الدوليون بإدارة دورات مدتها ثلاث سنوات تتكون من سنة تأسيسية تغطي مهارات اللغة الإنجليزية، وتكنولوجيا المعلومات، تليها دبلوما ما بعد الثانوية لمدة عامين في العشرات من المهارات التي تراوحت من هندسة الطيران، إلى تصفيف الشعر، ومن ميكانيكا السيارات، إلى الرعاية الصحية.

المجتمع المحلي:

بالرغم من تنامي أعداد الملتحقين بالكليات التقنية؛ فإن النظرة الإيجابية لدى أفراد المجتمع ما زالت تقابل بنظرة سلبية، ومن شريحة مماثلة في المجتمع، ويدعم هذا الاعتقاد عدم قناعة تلك الشريحة بالتوسع في إنشاء الكليات التقنية، والنظرة السلبية من تلك الشريحة

ISSN-E: 18735347-02779536

من المجتمع نحو التدريب التقني قد امتدت لتشمل ديناميكية التدريب نفسه؛ من حيث التساهل، وعدم الجدية في نظام المحاضرات، بالإضافة إلى أن تأثير الثقافة الاجتماعية غير واضح؛ حيث ما زالت المكانة الاجتماعية للأسر تؤدي دورًا مهمًّا في التحاق أبنائها في الكلية من عدمه.

مستوى الالتزام:

يوجد تباين في نسب توزيع قوة العمل ما بين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح المعالم في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية؛ حيث كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع الخاص في كل من أنشطة الزراعة، والتجارة، والتشييد، والبناء، وأنشطة النقل، والمواصلات. ومن ثم فهذه المؤشرات تعكس أهمية القطاع الخاص، والدور الذي يؤديه في أنشطة الاقتصاد الوطني، والتسريع في عملية التنمية، والدور الذي يمكن أن يؤديه في استيعاب المتخرجين من التعليم، والتدريب المهني والتقني، والتقليل من مشكلة البطالة.

وقد نصَّت الخطة الخمسية العاشرة للمملكة العربية السعودية على زيادة وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية، وخاصة في رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة إنتاج السلع، ووضع السياسات، والبرامج الملائمة لتعزيز إسهامه في فعاليات النشاط الاقتصادي، ويبلور الهدف العام التاسع لخطة التنمية العاشرة هذا الاهتمام؛ حيث نصَّ على "زيادة إسهامات القطاع الخاص، ورفع إنتاجيته لتحقيق الأهداف التنموية"

المرحلة الثالثة: التحليل النظري لسياسات التعليم التقني والمهني وتشمل خطوتين:

- التحليل النظري للتعليم التقني والمهني من خلال مراجعة العوامل والقوى المؤثرة المحتملة للمشكلة.
- التحليل السببي النظري للعلاقة بين سياسات التعليم التقني المهني العالي ودورها في تنمية رأس المال البشري.

التحليل السببي النظري للعلاقة بين سياسات التعليم التقني المهني العالي ودورها في تنمية رأس المال البشري:

عالميًّا، تعدُّ أبرز السياسات التي خضعت للبحث والنقاش هي سياسات تمويل التعليم العالي التقني والمهني وخصخصته، والموازنة بين الجنسين، وهي السياسات تقوم بدور مؤثر في تنمية رأس المال البشري، والتي سوف تناقشها الباحثة أدناه.

1. التمويل:

يشعر الأفراد بأن التمويل، وإصلاحات إدارة التعليم التقني والمهني العالي يمكن أن تكون مفيدة في حل المشكلات الحيوية. تستلزم الجوانب الرئيسة للإصلاحات جمع موارد إضافية، وتعزيز مفهوم المسؤولية التعاونية كمبدأ داعم لإدارة ومراجعات أنظمة التعليم الفني والمهني، إلى جانب إعادة صياغة السياسة بأكملها إلى استراتيجية قائمة على السوق. يعني حل المشكلات المختلفة أنه يجب على الأفراد النظر في ثلاثة جوانب رئيسة مترابطة، بما في ذلك مصادر التمويل، والتخصيص المالي، وإدارة الأموال. من الناحية المثالية؛ تفشل سياسات التمويل في جمع الأموال الكافية، وبدلًا من ذلك، ينصبُّ تركيزها على جمع الأموال الكافية، وضمان إنفاق أموال الحكومة الفيدرالية بشكل فعَّال من حيث التكلفة (Terentyeva, Kirillova, Pugacheva, Chemerilova, & Luchinina, 2018). بالإضافة إلى ذلك؛ يعدُّ وضع سياسات تمويل التعليم الفني والمهني أمرًا حيويًّا؛ لأنه نشاط متعدد الأبعاد ينعكس على الخصائص المختلفة للمجالات التعليمية (غير الرسمية، والرسمية)، والعديد من الجهات الفاعلة داخل أسواقها.

2. الخصخصة:

يعتبر التعليم والتدريب التقني والمهني من الأولويات الاستراتيجية، والتشغيلية لمجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، والمنظمات متعددة الأطراف؛ مثل: منظمة العمل الدولية (ILO)، واليونسكو، ورابطة دول جنوب شرق آسيا SEAMEO. تحتاج أنظمة التعليم، والتدريب التقني والمهني إلى تحوُّل وتنشيط مستدامين إذا كان للتعليم، والتدريب التقني والمهني أن يدرك إمكاناته الهائلة للتأثير على التنمية.(Paryono, 2017)

في العديد من الدول أصبحت خصخصة التعليم التقني والمهني التوجه السياسي الأول للحكومات وفي ظل التدهور الاقتصادي العالمي المعاصر ونمو العجز في الصناعة العامة؛ تفكر العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم في خصخصة بعض الخدمات العامة، بما في ذلك معاهد التعليم التقني والمهني؛ لأن هذا هو أبسط حل للتحديات الاقتصادية، والمالية المعقدة. في حين أن هناك أنواعًا عديدة من عمليات الخصخصة، يبدو أن أكثر الاتجاهات انتشارًا في قطاع التدريب المهني هي زيادة عدد مقدمي الخدمات، والمؤسسات الخاصة، والربحية، وإصلاح السوق بشأن تمويل وتقديم التدريب التقني والمهني.

3. الموازنة بين الجنسين:

على الرغم من التقدم المحرَز على مدى العقد الماضي في تعزيز الوصول، والإنصاف، والجودة، ومعدلات الإكمال، والمساواة بين الجنسين في التعليم، والتدريب؛ لا يزال القطاع الفرعي للتدريب التقني والمهني والتعليم (TVET) يعاني من انخفاض معدل التحاق الإناث في العلوم، ودورات تعتمد على التكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (STEM). هناك حاجة إلى أن يستخدم اختصاصيو التوعية مناهج أكثر استجابةً للنوع الاجتماعي في جميع مستويات التعليم، وزيادة نماذج الأدوار؛ مثل

زيادة عدد المعلمات، وإلحاق العالمات الشابات الممارسات في الدولة. على مستوى السياسة؛ تعتبر الاستراتيجيات المستجيبة للنوع الاجتماعي -مثل قبول نسبة معينة من الفتيات، وتشجيعهن على القيام بالمواضيع التقنية في شكل واحد كل عام- بعض التدخلات التي قد تساعد في حماية هذه المجموعة الضعيفة من الاستبعاد المستمر من التعليم، والتدريب التقني والمهني (Ngugi، ٢٠١٧).

المرحلة الرابعة: توصيات تتصل بالسياسات القائمة، وتشمل: السياسات الحالية للتعليم التقني والمهني، وتوصيات لتعزيز السياسات التعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري والتي سوف يتم الحصول عليها من خلال نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة: الدراسات التي تناولت التعليم العالي التقني والمهني

دراسة ساوي وفيكتور (SAUE & VICTOR, 2023) بعنوان **بناء القوى العاملة الفعالة من خلال البحث في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني في نيجيريا**. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وتم تطبيقها في أربع (٤) كليات فنية في ولاية ريفرز وهي: الكلية التقنية الحكومية أهوادا، والكلية التقنية الحكومية إيليوغو، والكلية التقنية الحكومية في تومبيا، والكلية التقنية الحكومية بورت هاركورت. وقد كان هدف الدراسة الرئيسي هو التحقيق في كيفية تطوير القوى العاملة الفعالة من خلال البحث في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني في نيجيريا، من خلال استخدام استبيان بعنوان: بناء القوى العاملة الفعالة من خلال البحث في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني في نيجيريا موزع على ٦٨٢ طالب و ٧١ مدرس. وقد كشفت الدراسة أن المستجيبين اتفقوا على أن تنمية القوى العاملة والتدريب يمكن تعزيزها من خلال البحث المبتكر في برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتشجيع الباحثين في التعليم التقني والمهني من خلال إعادة إنشاء مرافق البحث الضرورية وتقديم المنح البحثية كلما أمكن ذلك.

دراسة (Aldossari, 2020) **بعنوان رؤية ٢٠٣٠ والحد من وصمة التدريب المهني والتقني لدى الطلاب السعوديين** هدفت الى هذه الدراسة البحث في دور التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة في تغيير المواقف تجاه التعليم والتدريب المهني والتقني اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي من خلال تطبيق المقياس الأول من ٢٥ فقرة على جزئين الجزء الأول لتقييم آراء المشاركين حول الآثار الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠ وكيف ساهمت هذه السياسات في الحد من الوصمة المرتبطة بالتعليم والتدريب المهني والتقني أما الجزء الثاني ركز على تصورات المشاركين حول التأثيرات الاجتماعية والثقافية لرؤية ٢٠٣٠ وكيف أثرت هذه السياسات على المشاركة في التعليم والتدريب التقني والمهني. .حدد التحليل الإحصائي للاستبيان الذي تم توزيعه على ١٠٠٧ من طلاب التعليم والتدريب الفني والمهني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصورات التعليم والتدريب الفني والمهني والجنس ودخل الأسرة والمستوى التعليمي للوالدين. وقد كان من ابرز النتائج الطلاب الذين امهاتهم حاصلات على أعلى مستوى تعليم (درجة البكالوريوس) كانت لديهم نظرة سلبية نحو التعليم والتدريب المهني والفني، مما يشير إلى تأثير الوالدين على قرارات الطلاب.

الدراسات التي تناولت رأس المال البشري

دراسة (عطية، ٢٠٢١) **بعنوان : أثر الاقتصاد المعرفي في تحسين كفاءة الأداء لرأس المال البشري دراسة قياسية على الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٧- ٢٠١٨.** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم ومؤشرات اقتصاد المعرفة ورأس المال البشري وكذلك قياس دور الاقتصاد المعرفي في تحسين أداء المورد البشري في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة من خلال تتبع تقارير المملكة العربية السعودية والمستمدة من البنك الدولي وهيئة الإحصاء وكان من نتائج الدارسة وجود علاقة عكسية بين الاقتصاد المعرفي وبين الملتحقين بالتعليم العالي وتم تفسيره باحتماليه عدم كفاءة الملتحقين بالتعليم لتحسين الوضع المعرفي للمملكة وأن الازدياد في نسب الالتحاق قد يكون كمياً وليس نوعياً

دراسة إفتيموسكي (Eftimoski, 2021)**إعادة النظر في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: المخزون الأولي مقابل التغييرات في مخزون تأثيرات رأس المال البشري:** تبحث هذه الدراسة في تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال التركيز على قناتين مختلفتين: استيعاب التقنيات المتطورة ، و زيادة عوامل الإنتاج وذلك باستخدام نسخة موسعة من نموذج النمو الكلاسيكي الجديد (من خلال انحدارات محددات النمو في منهج بارو) حيث يعتمد معدل النمو على العلاقة بين المستويات الأولية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ورأس المال البشري للفرد. وكان من أبرز نتائجها أن زيادة الانحراف المعياري الواحد في المخزون الأولي لرأس المال البشري المقاس من خلال التعليم الثانوي والجامعي (بمقدار ١,٢٢) ترفع معدل النمو بمقدار ١,١ نقطة مئوية سنويًا. يعني ذلك أن العمال ذوي المستويات الأعلى من التحصيل الدراسي (المستويات الثانوية والعالية) مكملون للتكنولوجيات الجديدة، مما يعني أن البلدان التي تستطيع عمالتها استيعاب التقنيات المتقدمة أكثر قدرة على تسريع نموها الاقتصادي.

منهج الدراسة

بناءً على تحديد مشكلة الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وأهميتها، وبعد الاطلاع على الأدبيات، والدارسات السابقة؛ قامت الباحثة بتطبيق البحث النوعي؛ لقدرة الأساليب النوعية لتحليل السياسات على الكشف عن تفاصيل وصفية غنية عن عمليات السياسة؛ وذلك من خلال استخدام منهج دراسة الحالة النوعي، والذي تعرفه (Simons، ٢٠٠٩) بأنه "مراجعة أدبية نقدية للحصول على قواسم تعريفية مشتركة، وهي استكشاف متعمق من وجهات نظر متعددة من التعقيد، والتفرد لمشروع معين، أو سياسة، أو مؤسسة، أو برنامج، أو نظام معين في الحياة الحقيقية".

وتُعنى دراسة الحالة بحسب (الرشيدي و هاني، ٢٠١٩) بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية، ثم يُنظر في الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، وتعتمد دراسة الحالة على الاستقصاء، والتحقق، والفحص المدقق، والمكثف لخلفية المشكلة، ونصها الحالي، وتفاعلاتها البيئية ضمن إطار فردي، أو تنظيمي، أو جماعي، أو مجتمعي، وهي كمنهج تقوم على أساس اختيار وحدة إدارية، أو اجتماعية واحدة؛ كمدرسة، أو مكتبة، أو قسم واحد من أقسامها، أو من جماعة واحدة من الأشخاص، وجمع المعلومات التفصيلية

عينة الدراسة:

تتكون عينة البحث في هذه الدراسة من قيادات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريب في مدينة الرياض وتم اختيارهم بطريقة عمدية. وبلغ عدد أفراد العينة ٣٠ فردا لإجراء المقابلات تم مقابلتهم بالإضافة لخبراء أسلوب دلفاي البالغ عددهم ٢١ خبيرا

أولا: وصف المشاركين في الدراسة ممن تم تطبيق أداة المقابلة عليهم

جدول (2) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار
أنثى	9
ذكر	21
المجموع	30

جدول (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي

المؤهل	التكرار
دكتوراه	٣
ماجستير	١٣
بكالوريوس	14
المجموع	30

جدول رقم (4) وصف المشاركين في الدراسة حسب جهة العمل

جهة العمل	التكرار
إدارة البحث بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	1
وكيل التدريب	1
عضو هيئة تدريب	١٨
عميد كلية	٦
مدير التنسيق الوظيفي	1
مدير معهد مهني	1
نائب المحافظ المساعد للتدريب	1
نائب مدير شؤون المتدربين	1
المجموع	30

كانت نسبة المشاركين من أعضاء هيئة التدريب في هذه الدراسة ١٨ عضو هيئة تدريب وست عمداء وعميدات كليات فيما شكل البقية أعضاء من نفس المؤسسة ومن كليات التدريب

جدول رقم (5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار
من سنة الى عشر سنوات	١٦
من عشر سنوات إلى ٢٠ سنة	٩
أكثر من عشرين	٥

ثانياً: تم اختيار الأفراد المشاركين في الدراسة والبالغ عددهم (٣٠) مشاركا لإجراء المقابلات شبه المقننة من قيادات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في مدينة الرياض، وعمداء الكليات التقنية وأعضاء الهيئة التدريبية بطريقة كرة الثلج Snowball Sampling

ويعرّفها باركر، سكوت وغيديز (Parker, Scott, & Geddes, 2019) بأنها الطريقة التي يبدأ الباحثون عادةً بعدد صغير من جهات الاتصال الأولية (البذور)، الذين يتناسبون مع معايير البحث ويتم دعوتهم للمشاركة في البحث. ويتراوح حجم العينة بين ٢٠-٣٠ مشارك (كريسويل، ٢٠١٨).

تم تطبيق أسلوب دلفاي على الخبراء المهتمين بالتعليم التقني والمهني من الخبراء والمهتمين بقضايا التعليم التقني والمهني والبالغ عددهم في هذه الدراسة (٢١) بهدف بناء تصور مقترح لتعزيز سياسات التعليم التقني والمهني العالي وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري،

أدوات الدراسة

اولا: المقابلة: المقابلات الفردية شبه المقننة مع قيادات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والخبراء والباحثين المهتمين بقضايا التعليم التقني والمهني، للوقوف على تجاربهم وتصوراتهم حول التحديات التي تواجه التعليم العالي وكيفية مواجهتها، باعتبارها الأدوات المناسبة للمشكلة. وتعرّف المقابلة شبة المقننة بأنها إجراء مقابلة بالمحادثة مع مشارك واحد في كل مرة، وتستخدم المقابلة مزيجًا من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، وغالبًا ما تكون مصحوبة بأسئلة لماذا أو كيف، وتمتد إلى ساعة واحدة بحد اقصى لكل مقابلة.(J. 2015) Wholey: H.Hatry, 2015)

ثانيا: التحليل الموضوعيThematic Analysis: للبيانات التي يتم الحصول عليها من المقابلات ويعرّفه براون وكلارك "بأنه طريقة لتحديد وتحليل وإعداد التقارير عن أنماط (مواضيع) داخل البيانات حيث يسمح التحليل الموضوعي بالمرونة في تحليل البيانات، ويوفر هيكلًا لتنظيم الموضوعات، ويساعد في تفسير موضوع البحث" (Braun & Clarke, 2006, p. 79). وتهدف هذه الطريقة إلى "استكشاف فهم قضية أو دلالة فكرة" سترلنغ (Stirling, 2001, p. 387). وذلك لتحليل سياسات التعليم العالي التقني والمهني.

ثالثا: أسلوب دلفاي والذي عرفه سبرول Sproull في (Williamson, 2020) و (Skulmoski, Hartman, & Krahn, 2007) بأنها تقنية للبحث المستقبلي من خلال محاولة الحصول على إجماع الخبراء باستخدام عدة جولات من الاستبيانات أو المقابلات، وتوفير تغذية راجعة مضبوطة للنتائج بين الجولات كوسيلة للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

صدق الأداة:

قامت الباحثة ببناء أسئلة المقابلة بناءً على أهداف الدراسة وعرضها وتطبيقها على ثلاث أفراد يمثلون عينة الدراسة ثم قامت بإجراء التعديلات اللازمة عليها. كما قامت الباحثة بعرض تفسير المقابلات- بعد أجرائها- كما تراها هي على الأشخاص المشاركين وسألتهم إذا ما كان التفسير يعبر عن خبراتهم وتصوراتهم.

إجراءات تطبيق أدوات الدراسة

لتطبيق الدراسة قامت الباحثة باستكمال الإجراءات التالية:

1. الحصول على خطاب تسهيل مهمة باحث من لجنة أخلاقيات البحث العلمي
2. الحصول على خطاب سهيل مهمة باحث لتطبيق المقابلة وأداة دلفاي على عينة الدراسة من المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني

أولا: قامت الباحثة بالإجابة على السؤال الأول من الدراسة "ما سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري "وذلك ضمن الإطار النظري من خلال الجمع المتأني الدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع البحث ومن ثم تحليلها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث (العسّاف، ٢٠٠٦). كما يعرّفه بوين (Bowen)في تايت (Tight, 2019) بأنه إجراء منهجي لمراجعة أو تقييم المستندات المواد المطبوعة والإلكترونية.

ثانيا: للإجابة على السؤال الثاني من الدراسة: ما التحديات التي تواجه التعليم العالي والتقني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة قامت الباحثة ببناء أداة المقابلة شبه المقننة التي تهدف للوقوف على تجارب وتصورات الأشخاص المعنيين بالسياسة وتم تحليلها تحليلا موضوعيا Thematic Analysis

4. **ثالثا:** للإجابة على السؤال الثالث ما لتصور المقترح كيف يمكن التغلب على تحديات التعليم العالي التقني والمهني في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر الخبراء؟

قامت الباحثة ببناء استبانة دلفاي الجزء الأول منه (المغلق) والجزء الثاني (المفتوح) بعد تحليل المقابلات مع الأفراد المشاركين في الدراسة .على هيئة استمارات مغلقة ومفتوحة ثم قامت الباحثة بتطبيق أسلوب دلفاي على مجموعة من الخبراء (٢١) خبيرا عن طريق التواصل معهم شخصيا ثم إرسال استبانات إلكترونية لهم بهدف التوصل لتصور مقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري وقد تم استرجاع جميع الاستبانات.

تحليل البيانات:

قامت الباحثة بتحليل بيانات المقابلات تحليلا موضوعيا، والذي يسمح بالمرونة في تحليل البيانات، ويوفر هيكلًا لتنظيم الموضوعات، ويساعد في تفسير موضوع البحث (Braun & Clarke، ٢٠٠٦). كما تم الحصول على البيانات من الوثائق والمقابلات وتحليلها بشكل مستمر ومتزامن أثناء مرحلة جمعها، كما تم تفريغ المقابلات حرفياً لغرض التحليل، وستخضع البيانات للمراجعة باستمرار من قبل الباحثة. وسيتم تحليل البيانات باستخدام برنامج تحليل البينات النوعي (MAXQDA).

وفق الخطوات التالية:

1. التعرف على البيانات: وقراءة البيانات وإعادة قراءتها، مع تدوين الأفكار الأولية
2. إنشاء رموز أولية: عن طريق ترميز رموز أولية لبياناتك من أجل وصف المحتوى
3. البحث عن موضوعات: تجميع الرموز في موضوعات محتملة، وجمع جميع البيانات ذات الصلة بكل موضوع محتمل.
4. مراجعة الموضوعات: عن طريق التحقق من الرموز والموضوعات المحتملة ومقارنة البيانات والموضوعات بها
5. تحديد الموضوعات وتسميتها: عن طريق التحليل مستمر لتحسين تفاصيل كل موضوع وإنشاء تعريفات وأسماء واضحة لكل موضوع.
6. كتابة التقرير: ويتضمن تحليل البيانات، عرض النتائج، وصف طريقة جمع البيانات وكيفية إجراء للتحليل الموضوعي نفسه وتقديم تقرير علمي عن التحليل. (Braun & Clarke، ٢٠٠٦، p ٨٧).

إجراءات الجولة الأولى من أسلوب دلفاي ذات الاستمارات المغلقة والمفتوحة

قامت الباحثة بتنفيذ إجراءات الجولة الأولى من أسلوب دلفاي خلال خمسة عشر يوما، وبلغت عدد الاستجابات (٢١ استجابة)

إجراءات الجولة الثانية من أسلوب دلفاي ذات الاستمارات المغلقة والمفتوحة

قامت الباحثة بتنفيذ إجراءات الجولة الثانية من أسلوب دلفاي خلال عشرة يوما، وبلغت عدد الاستجابات (٢١ استجابة)

النتائج

عرض نتائج الدراسة:

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة بحسب الترتيب الذي طرحت به أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري وقد تمت الإجابة ضمن الإطار النظري لدراسة من خلال الجمع المتأني الدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع البحث كما سبق الإشارة إليها في إجراءات تطبيق الدراسة

السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه التعليم العالي والتقني وفقاً لدوره في تنمية رأس المال البشري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

لأجل الإجابة عن هذا السؤال، والمتعلق بطبيعة التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ تم تحليل المقابلات تحليلًا موضوعيًّا لموضوعات رئيسة Thematic Analysis، ورموز Codes تابعة لكل موضوع.

يتضح من الجدول أدناه ظهور (٩) مواضيع رئيسة للتحديات مع ١٦١ رمزًا لها، وسوف يتم عرضها، ومناقشتها تنازليًّا حسب تكرار الرموز في الموضوع الرئيس.

جدول رقم (٦) مواضيع التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقًا لدوره في تنمية رأس المال البشري ورموزها

الموضوع	تكرار الموضوع	رموز الموضوع	التكرار
النظرة السلبية للتعليم العالي التقني والمهني	43	مؤسسات التعليم العالي	2
		النظرة الاجتماعية (الوصم)	20
		ضعف التسويق	8
		تصور الآباء عن التعليم التقني والمهني	13
التحديات الأكاديمية	28	إغلاق البكالوريوس	1
		ضعف المدخلات	6
		المهارات البحثية	٢
		ضعف الوعي الأكاديمي	6
		وضوح المسار المهني	3
		ضعف تنسيق التدريب	3
		ضعف مقررات ريادة الأعمال	5
		التسرب	1
		الإرشاد التدريبي	1
التمويل	26	التوسع	12
		مدربون	9

ISSN-E: 18735347-02779536

		نقص الموارد التدريبية	5
ضعف المهارات	23	مهارات صلبة	1
		التأهيل	3
		مهارات ناعمة	6
		التأهيل	3
		اللغة الإنجليزية	8
		التواصل	2
تحديات القطاع الخاص	١٢	شراكات	4
		تعاون القطاع الخاص	8
سوق العمل	13	تغير سوق العمل السريع	3
		فجوة في بيانات سوق العمل	5
		ملاءمة الشهادات	3
		توافق المناهج مع سوق العمل	2
ارتفاع القبول	7	ارقام مضللة	7
تحديات اقتصادية	5	الظروف المادية	5
أخرى	4	تحديات مختلفة	4
المجموع	161		

وتلخص الباحثة نتائج تحليل المقابلات لهذا المحور أن التعليم العالي التقني والمهني ما زال يعاني من النظرة السلبية تجاهه بالرغم من كل الجهود المبذولة، وأن ارتفاع نسب القبول وقوائم الانتظار من الصعوبة تفسيره بنجاح خطط تسويق التعليم العالي التقني والمهني، أو أنه نابع من رغبة الطلبة في المجال؛ بل يعود ذلك لآليات القبول الجامعي، والتي بعد أن يفشل الطلاب في الالتحاق بها يبحثون عن فرص أخرى لمواصلة التعليم، علاوة على ذلك يواجه التعليم العالي التقني والمهني تحديات في التواصل مع القطاع الخاص، وتلبية احتياجات سوق العمل بشكل فعَّال. كما أن ضعف الشراكات وضعف التعاون مع الشركات والصناعات ينعكس سلبًا على المهارات، والمعرفة التي يحتاجها الطلاب.

للإجابة على السؤال الثالث: للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام أسلوب دلفاي وفقا للإجراءات التي سبق ذكرها في إجراءات تطبيق الدراسة، والي وتم من خلال الجولة الأخيرة الحصول على اتفاق الخبراء على عناصر بناء التصور المقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري.

المحور الأول: التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري

جدول (٧) نتائج تحليل الجولة الثانية من أسلوب دلفاي لمحور التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة أولوية العبارة (درجة الأهمية)					الحالة	الترتيب
				5	4	3	2	1		
1	تغير احتياجات سوق العمل: حيث يتغير احتياجات سوق العمل باستمرار، مما يتطلب من التعليم التقني والمهني أن يكون مرنًا وقادرًا على التكيف مع هذه التغييرات	4.86	97.2	١٨	٣				تبقى	١
2	ضعف الوعي بأهمية التعليم العالي التقني والمهني، يعاني التعليم التقني والمهني من نظرة اجتماعية سلبية كأحد أشكال التعليم العالي	4.52	90.4	١٢	٨	١			تبقى	٥
3	تحديات التحول الرقمي: حيث يشهد العالم تحولًا رقميًا، مما يتطلب من التعليم التقني والمهني أن يركز على إعداد الطلاب للوظائف الرقمية	4.29	85.8	١٠	٨	٢	١		تبقى	١١
4	عدم فاعلية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني وقطاع الأعمال: حيث لم تحقق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني وقطاع الأعمال الأهداف المرجوة منها	4.29	85.8	١١	٦	٣	١		تبقى	١٢

ISSN-E: 18735347-02779536

٥	صعوبة استقطاب الطلاب الموهوبين للالتحاق بالتعليم العالي التقني والمهني	4.43	88.6	١٢	٦	٣			تبقى	٧
6	عدم كفاية البنية التحتية والتجهيزات للتعليم العالي التقني والمهني: حيث تعاني بعض مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني من نقص البنية التحتية والتجهيزات اللازمة لتوفير تعليم عالي الجودة.	4	80	٥	١٢	٣	١		تبقى	١٤
7	التفضيل السائد للتعليم الجامعي مقابل التعليم العالي التقني والمهني لتصدره المشهد التعليمي العالي	4.67	93.4	١٤	٧				تبقى	٣
8	عدم وجود نظام تقييم فعال لمخرجات التعليم التقني والمهني حيث يؤدي إلى عدم معرفة مدى قدرة خريجي التعليم التقني والمهني على المنافسة في سوق العمل	4.62	92.4	١٣	٨				تبقى	٤
9	ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم التقني والمهني مما يؤدي إلى عدم وجود رؤية مشتركة للتعليم التقني والمهني	4.1	82	٧	٩	٥			تبقى	١٣
10	عدم وجود برامج إعلامية كافية لتسليط الضوء على أهمية التعليم التقني والمهني	4.33	86.6	٨	١٢	١			تبقى	٨
11	عدم وجود برامج تدريبية كافية للكوادر التدريبية في التعليم التقني والمهني مما يؤثر على قدرتهم على تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة في سوق العمل	4.33	86.6	١٠	٩	١	١		تبقى	٩
12	نقص الكادر التدريبي المتخصص، حيث تعاني بعض التخصصات التقنية والمهنية من ندرة المدربين المتخصصين	4	80	٦	١١	٢	٢		تبقى	١٥
13	التوسع في الكليات التقنية والمهنية في السنوات الأخيرة مما أدى إلى نقص في الموارد البشرية والمالية	4.33	86.6	١٠	٨	٣			تبقى	١٠
١٤	عدم وجود برامج متابعة وتقييم كافية لمخرجات التعليم التقني والمهني تساهم تتبع منافسة الخريجين في سوق العمل	4.52	90.4	١٢	٨	١			تبقى	٦
١٥	ضعف البحث العلمي في مجال التعليم العالي التقني والمهني: حيث لا يتم إجراء دراسات وأبحاث كافية في مجال التعليم العالي التقني والمهني، مما يؤثر على تطوير جودة التعليم ومخرجاته	4.71	94.2	١٦	٤	١			تبقى	٢

يتضح من الجدول السابق أن جميع عبارات محور التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري الخمس عشرة مس عشرة عبارة حصلت على نسبة اتفاق ٨٠% فأعلى، وبذلك يتم قبول جميع عبارات الجولة الثانية من استجابات الخبراء والمختصين.

المحور الثاني: مقترحات تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري

جدول (٨) نتائج تحليل الجولة الثانية من أسلوب دلفاي لمحور مقترحات تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة أولوية العبارة (درجة الأهمية)					الحالة	الترتيب
				5	4	3	2	1		
1	تسويق التعليم التقني والمهني: من خلال إشراك الشخصيات البارزة والمؤثرة (النماذج الناجحة)	4.57	91.4	١٣	٧	١			تبقى	١٠
2	تغيير الوعي: مكافحة الوصمة المحيطة بالتعليم التقني والمهني من خلال إبراز ارتباطه المباشر بفرص العمل وإمكانية تحقيق المزيد من المكاسب	4.57	91.4	١٣	٧	١			تبقى	١١
3	جذب المدربين المؤهلين: الاستثمار في استقطاب والاحتفاظ بالمهنيين ذوي الخبرة، مما يضمن الجودة والتوجيه	4.86	97.2	١٨	٣				تبقى	٣

4	الشهادات التخصصية والتخصصات الدقيقة: تقديم برامج مرنة وقصيرة الأجل لإعادة التأهيل والتطوير للخريجين من أجل التكيف مع الطبيعة التكنولوجية المتغيرة والأهداف المهنية الشخصية	4.67	93.4	١٥	٥	١			تبقى	٧
5	تحديث المناهج الدراسية: تحديث البرامج لتعكس أحدث الاتجاهات الصناعية والتقنيات الناشئة، مما يضمن أن الخريجين يمتلكون المهارات ذات الصلة بسوق العمل اليوم	5	100	٢١					تبقى	١
6	تطوير مسارات مهنية: دمج التعليم العالي التقني والمهني مع المسارات الأكاديمية، مما يسمح للطلاب بالانتقال بسلاسة إلى التعليم العالي أو التخصص المتقدم في المجال المختار	5	100	٢١					تبقى	٢
7	دعم التعلم مدى الحياة: الترويج للتعليم العالي التقني والمهني كمسار للتعلم مدى الحياة، مما يوفر فرصًا لرفع المستوى وإعادة التأهيل للأفراد للتكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة	4.57	91.4	١٤	٥	٢			تبقى	١٢
8	التكامل بين التخصصات: تعزيز التعاون بين التخصصات الفنية والمهنية مع مجالات أخرى مثل الاتصال والأعمال وتحليل البيانات لتجهيز الخريجين بمهارات شاملة	4.67	93.4	١٥	٥	١			تبقى	٨
9	الاستفادة من التكنولوجيا: استخدام الأدوات والمنصات الرقمية لتعزيز التعلم، وتسهيل الوصول إلى التدريب المهني عن بعد، وربط الطلاب بفرص العمل	4.48	89.6	١١	٩	١			تبقى	١٣
10	تطوير المهارات الشخصية: دمج مهارات الاتصال والعمل الجماعي وحل المشكلات والتفكير النقدي في جميع البرامج	4.38	87.6	١١	٨	١	١		تبقى	١٤
11	تعزيز التوازن بين الجنسين في التعليم المهني: معالجة الحواجز الثقافية والاجتماعية التي تعيق مشاركة الإناث من خلال حملات وبرامج التوعية المستهدفة	٤,٠	80.0	٦	١٠	٤	١		تبقى	١٦
12	الدعوة إلى دعم التمويل من القطاع الحكومي والخاص: من أجل التمويل وزيادة استثمارات القطاع الخاص في التعليم المهني العالي لتحسين جودته ودعم مكانته	4.71	94.2	١٦	٤	١			تبقى	٦
13	قياس ونشر النجاح: تتبع معدلات توظيف الخريجين، ورضا أصحاب العمل، وإظهار التأثير الإيجابي للتعليم العالي التقني والمهني على التنمية الاجتماعية والاقتصادية	4.38	87.6	٩	١١	١			تبقى	١٥
14	الاستثمار في تطوير أعضاء هيئة التدريس: توفير التدريب والدعم المستمر لأعضاء هيئة التدريس للبقاء على اطلاع باتجاهات القطاع وأفضل الممارسات	4.81	96.2	١٧	٤				تبقى	٤
15	التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية: تشجيع المشاريع البحثية المشتركة وتبادل المعرفة بين المؤسسات المهنية العليا والجامعات	4.62	92.4	١٣	٨				تبقى	٩
16	تحليل فجوات المهارات وبرامج تحسين المهارات لتحديد الفجوات الحرجة في المهارات وتطوير برامج تدريب مخصصة لتحسين الخريجين	4.76	95.2	١٧	٣	١			تبقى	٥

يتضح من الجدول السابق أن جميع عبارات محور مقترحات تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التعليم العالي التقني والمهني وفقا لدوره في تنمية رأس المال البشري الست عشرة عبارة حصلت على نسبة اتفاق ٨٠% فأعلى، وبذلك يتم قبول جميع عبارات الجولة الثانية من استجابات الخبراء والمختصين.

جدول (٩) نتائج الجولة الثانية من أسلوب دلفاي ذات الاستمارات المغلقة

المحور	عدد العبارات بالصورة الأولية	عدد العبارات المتفق عليها	عدد العبارات المستبعدة	عدد العبارات بالصورة النهائية
الأول	١٥	١٥	٠	١٥
الثاني	١٦	١٦	٠	١٦
المجموع	٣١	٣١	٠	٣١

يتضح من الجدول السابق أن جميع العبارات للمحورين حصلت على نسبة اتفاق ٨٠% فأكثر، بين استجابات أفراد عينة دلفاي بجولته الثانية من الخبراء والمختصين.

أولًا: فلسفة التصور المقترح:

إنطلاقًا من أن فكرة التصور المقترح هو الإطار العام الذي يوضح خطة مقترحة لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني وفقًا لدوره في تنمية رأس المال البشري؛ فإن فلسفة هذا التصور تستند على أصوله الفلسفية، والتربوية

- تقدير العمل: يشجع التعليم العالي التقني والمهني على احترام وتقدير المهن بمختلف مجالاتها.
- التوجه العملي: يعد التعليم العالي الفني والمهني أسلوبًا للتعلم العملي، وتطبيق المفاهيم النظرية في مواقف العمل الحقيقية من خلال تطوير المهارات العملية، والتقنية التي سيحتاجها الطلاب في سوق العمل.

تعزيز المهارات الشخصية: يساهم التعليم العالي التقني والمهني بتطوير مهارات الطلاب الشخصية؛ مثل:

- حل المشكلات، والتواصل الفعال، والقيادة، والعمل الجماعي.
- التوجه المهني: يهدف التعليم الفني والمهني إلى تحقيق التخصص في مختلف المجالات من خلال توفير مختلف التخصصات النوعية التقنية، والمهنية، والفنية.
- التكامل بين التعليم والصناعة: يساهم التعليم الفني والمهني في تحقيق التكامل بين المؤسسات التعليمية، والمؤسسات الصناعية من خلال إقامة الشراكات، وبرامج التدريب المشتركة.

ثانيًا: منطلقات التصور المقترح:

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المرتكزات الأساسية في وضع التصور المقترح أهمها:

- الدراسات النظرية؛ حيث أشارت الدراسات السابقة المحلية، والعالمية، والنظرية إلى أهمية التعليم العالي التقني والمهني، وضرورة تطوير التعليم التقني والنهوض به حتى يستطيع تحقيق أهدافه.
- ملامح وواقع التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، ووضعه الحالي؛ حيث أكدت نتائج الدراسات السابقة المحلية وجود أوجه قصور، ونقاط ضعف متعددة في كليات التعليم العالي التقني والمهني.
- رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد من خلال سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام، وتوجيه الطلب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
- مكافحة الوصمة المحيطة بالتعليم التقني والمهني من خلال إبراز دوره في تنمية رأس المال البشري من خلال نتائج الدراسة الحالية التي تشكل ملامح التصور المقترح في صورة مقترحات قابلة للتطبيق.

ثالثا: أهداف التصور المقترح:

الهدف الأول: مكافحة التصور السلبي للتعليم العالي التقني والمهني عن طريق:

1. تسويق التعليم التقني والمهني من خلال إشراك الشخصيات البارزة، والمؤثرة (النماذج الناجحة).
2. تغيير الوعي، ومكافحة الوصمة المحيطة بالتعليم التقني والمهني من خلال إبراز ارتباطه المباشر بفرص العمل، وإمكانية تحقيق المزيد من المكاسب.
3. تنظيم حملات إعلامية مستمرة حول التعليم العالي التقني والمهني، وفرصه الواعدة حول المهن في سوق العمل، وإبراز أهمية التعليم التقني والمهني للاقتصاد الوطن.
4. قياس ونشر النجاح من خلال تتبع معدلات توظيف الخريجين، ورضا أصحاب العمل، وإظهار التأثير الإيجابي للتعليم العالي التقني والمهني على التنمية الاجتماعية، والاقتصادية.
5. تطوير مسارات مهنية للخريجين، ودمج التعليم العالي التقني والمهني مع المسارات الأكاديمية؛ مما يسمح للطلاب بالانتقال بسلاسة إلى التعليم العالي، أو التخصص المتقدم في المجال المختار.

الهدف الثاني: المساهمة في رفع جودة التعليم العالي التقني والمهني من خلال:

1. جذب المدربين المؤهلين، والاستثمار في استقطاب والاحتفاظ بالمهنيين ذوي الخبرة؛ مما يضمن الجودة في التدريب.
2. التكامل بين التخصصات عبر تعزيز التعاون بين التخصصات الفنية والمهنية مع مجالات أخرى؛ مثل الاتصال، والأعمال، وتحليل البيانات؛ لتجهيز الخريجين بمهارات شاملة.
3. تحليل فجوات المهارات، وبرامج تحسين المهارات لتحديد الفجوات الحرجة في المهارات، وتطوير برامج تدريب مخصصة لتحسين الخريجين.

الهدف الثالث: تعزيز دور التعليم العالي التقني والمهني في تنمية رأس المال البشري من خلال:

1. إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للكليات التقنية، والمهنية على أساس الكثافة السكانية، والنشاط الاقتصادي، واحتياجات التنمية بما يتناسب مع طبيعة مناطق المملكة.
2. التعاون مع الجامعات، والمؤسسات البحثية من أجل تشجيع المشاريع البحثية المشتركة، وتبادل المعرفة بين المؤسسات المهنية العليا والجامعات.

الهدف الثالث: زيادة الكفاءة الخارجية الداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني، وتعزيز ارتباطهما مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، وبناء القدرات الوطنية الفعَّالة في التعليم التقني والمهني من خلال:

1. تطوير الجوانب المتعلقة بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التعليم التقني والمهني عبر تعزيز اللامركزية.
2. زيادة الكفاءة لكليات وبرامج التعليم العالي التقني والمهني، وفاعليتها، ويشمل ذلك الارتباط الكمي والنوعي بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.

الهدف الرابع: زيادة الالتحاق الحقيقي بالتعليم العالي التقني والمهني لضمان توفير أيدٍ عاملة ماهرة، وتقنية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ويتم ذلك من خلال:

1. التوسع النوعي، وتوفير التجهيزات المادية، والبشرية، ومدربين تقنيين، وأجهزة، ومعدات تدريبية، وكتب، ومناهج، ووسائل تدريب حديثة، ومتطورة.
2. إتاحة الفرصة لكافة الراغبين في الالتحاق بالتعليم التقني، وإزالة كل العوائق التي قد تمنع البعض من تحقيق رغباتهم؛ وذلك بتبنّي نظم تعليمية مرنه تحقق لهم مسارات تعليمية وتدريبية مختلفة.

رابعا: مبررات التصور المقترح:

1. يسعى التصور المقترح إلى تعزيز دور التعليم العالي التقني والمهني في تنمية رأس المال البشري من خلال توفير فرص التعلم، والتدريب التقني والمهني لجميع شرائح المجتمع؛ بغية تمكينهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا
2. ضرورة ربط مخرجات التعليم العالي التقني والمهني بسوق العمل؛ لأجل دعم الإمكانيات الوطنية، وتطويرها، وتطوير نظم معلومات للخريجين يمكن الاستفادة منها في التخطيط، ورسم السياسات والاستراتيجيات، واتخاذ القرارات، والبحث، والتطوير.
3. تحفيز الابتكار، والريادة من خلال تنمية روح الابتكار، والريادة لدى الطلاب، وتشجيعهم على تطوير مشاريع ومنتجات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.
4. التأكيد على دور القطاع الخاص، وضرورة تفعيل دوره تجاه التنمية الاقتصادية عن طريق توفير فرص تدريبية، ووظيفية مناسبة، ولائقة للمتدربين.

خامساً: آليات تنفيذ التصور المقترح:

مرحلة التهيئة:

تقوم هذه المرحلة على الشعور بضرورة إحداث التطوير، والتغيير في سياسات التعليم العالي التقني والمهني، والكليات التقنية والمهنية التابعة له، ولضمان فاعلية تطبيق هذا التصور يتطلب ذلك ما يلي:

- تعزيز اقتناع القيادة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والكليات التقنية والمهنية بأهمية إحداث التغييرات المطلوبة تجاه التعليم العالي التقني والمهني.
- تنفيذ العديد من البرامج التدريبية التثقيفية والتوعوية التي تساعد على إجراء التغيير المنشود، وتقلل من النظرة السلبية للتعليم العالي التقني والمهني.
- إشراك البيئة المحيطة بالوحدات التدريبية في عملية التهيئة.

مرحلة الإعداد والتحضير:

- مراجعة اللوائح والأنظمة، والسياسات، والخطط، والبرامج على مستوى الكليات التقنية، والمهنية.
- عقد اجتماعات دورية تضم قيادات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وكذلك القيادات في الكليات التقنية والمهنية، والعاملين بها لتحديد أهداف التغيير، والتطوير، وأهمية وحتمية التغيير لمجاراة التغيرات، والتطورات العالمية.
- تقديم برامج علمية، وندوات، ومحاضرات للتعريف بأهمية التعليم العالي التقني والمهني بمشاركة الجهات ذات العلاقة (الإعلام، وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية).
- الاستفادة من الخبرات، والتجارب المحلية، والعالمية في إجراء عملية التغيير المنشود.
- اتباع الخطوات العلمية لإجراء عملية التغيير: تحليل الوضع الراهن، والمستقبلي، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقويم المستمر.

مرحلة التنفيذ:

- تنفيذ التغييرات اللازمة في برامج التدريب والتعليم العالي التقني والمهني لجعله أكثر جذبًا لخريجي التعليم الثانوي.
- تبادل الخبرات الدولية الناجحة بما يخدم سياق التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية.
- تكثيف التوعية الإعلامية المدروسة باستخدام النماذج الناجحة من مخرجات التعليم العالي التقني والمهني؛ لتحقيق التسويق الفعال للتعليم التقني والمهني.

- تحسين الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز التسويق للتعليم التقني والمهني من خلال النهوض ببرامج تدريبية مشتركة متوافقة مع متطلبات سوق العمل الواقعية.
- إتاحة الفرصة لتبادل الخبرات، والنجاحات المتحققة بين كافة المستويات الإدارية، وبين الكليات التقنية، والمهنية.

مرحلة المتابعة والتقويم:

تأتي هذه المرحلة بعد تنفيذ التصور المقترح؛ إذ تتم المتابعة، والتقويم من خلال القائمين على تنفيذه.

- عقد اجتماعات دورية لمتابعة تحقيق الأهداف الجديدة المتعلقة بتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني، وحل المشكلات التي قد تعوق تحقيقها.
- إجراء تقييم شامل للحصول على التغذية العكسية حول فاعلية التصور المقترح من كافة الجهات ذات العلاقة (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية).
- استخدام نتائج التقييم لتحسين كفاءة وفاعلية مختلف الممارسات التدريبية، والبحثية، والإدارية.

سادسا: مكونات التصور المقترح:

أبرز التحديات التي تواجه تطبيق التصور المقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني:

- تغير احتياجات سوق العمل: حيث تتغير احتياجات سوق العمل باستمرار؛ مما يتطلب من التعليم التقني والمهني أن يكون مرنًا وقادرًا على التكيف مع هذه التغييرات.
- ضعف الوعي بأهمية التعليم العالي التقني والمهني؛ حيث يعاني التعليم التقني والمهني من نظرة اجتماعية سلبية كأحد أشكال التعليم العالي.
- عدم فاعلية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني وقطاع الأعمال: حيث لم تحقق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني وقطاع الأعمال الأهداف المرجوة منها.
- صعوبة استقطاب الطلاب الموهوبين للالتحاق بالتعليم العالي التقني والمهني.
- عدم كفاية البنية التحتية، والتجهيزات للتعليم العالي التقني والمهني: حيث تعاني بعض مؤسسات التعليم العالي التقني والمهني من نقص البنية التحتية، والتجهيزات اللازمة لتوفير تعليم عالي الجودة.
- التفضيل السائد للتعليم الجامعي مقابل التعليم العالي التقني والمهني؛ لتصدره المشهد التعليمي العالي.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم التقني والمهني؛ مما يؤدي إلى عدم وجود رؤية مشتركة للتعليم التقني والمهني.
- عدم وجود برامج إعلامية كافية لتسليط الضوء على أهمية التعليم التقني والمهني.
- عدم وجود برامج تدريبية كافية للكوادر التدريبية في التعليم التقني والمهني؛ مما يؤثر على قدرتهم على تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة في سوق العمل.
- نقص الكادر التدريبي المتخصص؛ حيث تعاني بعض التخصصات التقنية والمهنية من ندرة المدربين المتخصصين.
- التوسع في الكليات التقنية والمهنية في السنوات الأخيرة؛ مما أدى إلى نقص في الموارد البشرية، والمالية
- ضعف البحث العلمي في مجال التعليم العالي التقني والمهني: حيث لا يتم إجراء دراسات، وأبحاث كافية في مجال التعليم العالي التقني والمهني؛ مما يؤثر على تطوير جودة التعليم، ومخرجاته.

سبل التغلب على التحديات التي تواجه تطبيق التصور المقترح لتعزيز سياسات التعليم العالي التقني والمهني:

- تسويق التعليم التقني والمهني: من خلال إشراك الشخصيات البارزة، والمؤثرة (النماذج الناجحة).
- تغيير الوعي: مكافحة الوصمة المحيطة بالتعليم التقني والمهني من خلال إبراز ارتباطه المباشر بفرص العمل، وإمكانية تحقيق المزيد من المكاسب.
- جذب المدربين المؤهلين: الاستثمار في استقطاب والاحتفاظ بالمهنيين ذوي الخبرة؛ مما يضمن الجودة في التدريب.
- الشهادات التخصصية، والتخصصات الدقيقة: تقديم برامج مرنة، وقصيرة الأجل لإعادة التأهيل، والتطوير للخريجين من أجل التكيف مع الطبيعة التكنولوجية المتغيرة، والأهداف المهنية الشخصية.
- تحديث المناهج الدراسية: تحديث البرامج لتعكس أحدث الاتجاهات الصناعية، والتقنيات الناشئة؛ مما يضمن أن الخريجين يمتلكون المهارات ذات الصلة بسوق العمل اليوم.
- تطوير مسارات مهنية: دمج التعليم العالي التقني والمهني مع المسارات الأكاديمية؛ مما يسمح للطلاب بالانتقال بسلاسة إلى التعليم العالي، أو التخصص المتقدم في المجال المختار.
- تطوير المهارات الشخصية: دمج مهارات الاتصال، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، والتفكير النقدي في جميع البرامج.
- الدعوة إلى دعم التمويل من القطاع الحكومي، والخاص: من أجل التمويل وزيادة استثمارات القطاع الخاص في التعليم المهني العالي لتحسين جودته، ودعم مكانته.
- قياس ونشر النجاح: تتبع معدلات توظيف الخريجين، ورضا أصحاب العمل، وإظهار التأثير الإيجابي للتعليم العالي التقني والمهني على التنمية الاجتماعية، والاقتصادية.
- الاستثمار في تطوير أعضاء هيئة التدريس: توفير التدريب والدعم المستمر لأعضاء هيئة التدريس للبقاء على اطلاع باتجاهات القطاع، وأفضل الممارسات.

- التعاون مع الجامعات، والمؤسسات البحثية: تشجيع المشاريع البحثية المشتركة، وتبادل المعرفة بين المؤسسات المهنية العليا والجامعات.
- تحليل فجوات المهارات، وبرامج تحسين المهارات لتحديد الفجوات الحرجة في المهارات، وتطوير برامج تدريب مخصصة لتحسين الخريجين.

بناءً على نتائج البحث والتحليل، فإن الباحثة توصي بالتالي:

- إجراء دراسات تقييمية تحليلية لفهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع نسب القبول وتحليل الأثر الفعلي لهذا الارتفاع في التعليم العالي التقني والمهني
- حملات توعية مكثفة تستهدف الطلاب في بداية رحلتهم التعليمية وأولياء الأمور والمجتمع بشكل عام، لتعزيز فهمهم لأهمية التعليم العالي التقني والمهني ودوره في تطوير رأس المال البشري.
- تطوير أنظمة التدريب القبول في التعليم العالي التقني والمهني لتكون أكثر شمولًا ومرونة وتحقق للطلبة الانتقال المرن بين مسارات التدريب والتعليم،
- تطوير فرص تمويل التعليم العالي التقني والمهني عن طريق عقد شراكات مثمرة لتحسين البنية التحتية وتوفير موارد إضافية لتطوير البرامج التعليمية وتحسين جودتها.
- تعزيز التعاون الصناعي بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والقطاع الصناعي، من خلال إقامة شراكات استراتيجية تهدف إلى تطوير برامج التعليم والتدريب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- تشجيع البحوث والدراسات في مجال التعليم التقني والمهني وتوفير دعم مستمر لأبحاث التعليم العالي التقني والمهني، ودعم الابتكار والتطوير
- تعزيز الاتصال المستمر مع سوق العمل لضمان تطوير برامج تتعلق بالتعليم العالي المهني والتقني تلبي احتياجات القطاعات
- تطوير برامج التدريب على المهارات الناعمة والصلبة مثل التفكير النقدي وحل المشكلات والاتصال الفعّال واللغة الإنجليزية في برامج التعليم التقني والمهني لتمكين الطلاب من التأقلم مع متطلبات سوق العمل
- التركيز على مقررات ريادة الأعمال وتطوير مهارات الابتكار وروح ريادة الأعمال لتحفيز الابتكار وتطوير مشاريع جديدة وخلق فرص عمل جديدة للمتدربين

مقترحات البحث:

- إجراء المزيد من الدراسات النوعية على التعليم العالي التقني والمهني حول النظرة السلبية تجاه التعليم العالي التقني والمهني.
- إجراء دراسات نوعية مقارنة بين التعليم العالي التقني والمهني في المملكة العربية السعودية، والدول الرائدة.
- إجراء دراسة مماثلة تكون عينتها من القائمين على تدريب خريجي الكليات التقنية، والمهنية في القطاعين الحكومي، والخاص.
- إجراء دراسة نوعية حول النظرة للتعليم العالي التقني والمهني تكون عينتها طلبة الثانوية العامة.

المراجع

1. Aldossari, A. (2020). Vision 2030 and reducing the stigma of vocational and technical training among Saudi Arabian students. Empirical Res Voc Ed Train, 12(3). Retrieved from https://ervet-journal.springeropen.com/articles/10.1186/s40461-020-00089-6#citeas
2. Andrews, P., & Playfoot, J. (2015). Building Human Capacity in Saudi Arabia: The Impact of Government Initiatives on the Oil and Gas Workforce. Education and Training for the Oil and Gas Industry: Building A Technically Competent Workforce, 17-32.
3. Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. Qualitative Research in. 3(2), 77-101. Retrieved 11 25, 2021, from https://eds-s-ebscohost-com.sdl.idm.oclc.org/eds/pdfviewer/pdfviewer?vid=1&sid=46880012-4afb-47f8-95ac-61a285a61ecb%40redis
4. Carl Patton ،David Sawicki و ، Jennifer Clark. (2015). Basic methods of policy analysis and planning. Routledge.
5. Compiled in collaboration with the Technical and Vocational Training Corporation, S. A. (2019). TVET Country Profile Saudi Arabia.
6. Curtis Douglas و ، Irvine Ian. (2023). PRINCIPLES OF MICROECONOMICS. تم الاسترداد من LibreTexts libraries.
7. Davis, M. F., Kjaerum, M., & Lyons, A. (2021). Research handbook on human rights and poverty. Cheltenham, UK ; Northampton, Massachusetts, USA. Edward Elgar Publishing Limited.
8. Eftimoski, D. (2021). Human Capital and Economic Growth in OECD Countries Revisited: Initial Stock versus Changes in the Stock of Human Capital Effects. . Jahrbucher Fur Nationalokonomie & Statistik. Retrieved from https://eds-b-ebscohost-com.sdl.idm.oclc.org/eds/detail/detail?vid=1&sid=fb87ad82-975a-4c31-8c6d-74cb2b38f1b2%40sessionmgr103&bdata=JnNpdGU9ZWRzLWxpdmU%3d#AN=151830878&db=bsu
9. G. Foley. (2004). Dimensions of adult learning. McGraw-Hill Education (UK). (G. Foley المحرر ،) McGraw-Hill Education (UK).
10. H. Simons. (2009). Case study research in practice. Case study research in practice. London: SAGE.
11. V., Terentyeva ،O., Kirillova, T., Kirillova ،N., Lunev, A., Pugacheva ،I., Chemerilova و ، A. Luchinina. (2018). Arrangement of cooperation between labour market and regional vocational education system. International Journal of Educational Management.
12. J. Wholey: H.Hatry, :. K. (2015). Handbook of Practical Program Evaluatio. In C. C.-S. Interviews, Handbook of Practical Program Evaluatio.
13. John White. (1997). Philosophy and the Aims of Higher Education. Studies in Higher Education ١٧-٧ ،١ ،.
14. M Taweel. (2018). Technical and Vocational Education and Training to address skills mismatch and unemployment : the case of Saudi Arabia.
15. M. S. R. (2019). Alabdulaziz. (2019). Overview of the education system in the Kingdom of Saudi Arabia. International Journal of Information Technology (IJIT) ٥ ،(2) ١٢-١ ،.
16. M.N., & Muthima, P Ngugi. (2017). Female Participation in Technical, Vocational Education and Training Institutions (TVET) Subsector: The Kenyan Experience. Public Policy and Administration Research ،٧ ، ٢٣-٧.
17. Nakarin, C., & Supaporn, C. (2020, April). Building a skilled workforce public discourse on vocational education in Thailand. International Journal for Research in Vocational Education and Training (IJRVET), Vol. 7(Issue 1), 67–90.
18. OECD. (n.d.). The Value of people. Retrieved from https://www.oecd.org/insights/37967294.pdf.
19. Parker, C., Scott, S., & Geddes, A. (2019). Snowball sampling. SAGE research methods foundations. Retrieved 10 30, 2021, from https://eprints.glos.ac.uk/6781/1/6781%20Parker%20and%20Scott%20(2019)%20Snowball%20Sampling_Peer%20reviewed%20pre-copy%20edited%20version.pdf.
20. Paryono. (2017). The importance of TVET and its contribution to sustainable development In AIP Conference Proceedings. 1887. AIP Publishing LLC. من ،٢٠٢٢ ,١٢ ٨ تاريخ الاسترداد https://aip.scitation.org/doi/abs/10.1063/1.5003559
21. Richard Desjardins. (2009). The rise of education as an economic policy tool: some implications for educational research. Research of Vs Research for Education Policy.
22. SAUE, B. P., & VICTOR, I. (2023). BUILDING EFFECTIVE MANPOWER THROUGH RESEARCHING IN TVET PROGRAMME IN NIGERIA. Retrieved 06 2023, from https://www.researchgate.net/search.Search.html?query=BUILDING+EFFECTIVE+MANPOWER+THROUGH+RESEARCHING+IN&type=publication.
23. Skulmoski, G. J., Hartman, F. T., & Krahn, J. (2007). The Delphi method for graduate research. Journal of Information Technology Education: Research, 6(1), 1-21.

24. Williamson, K. (2020). The Delphi method. In A. B. Kirsty Williamson (Ed.). Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/B9781876938420500204
25. Youth employment. (2020). Retrieved from unevoc. unesco: https://unevoc.unesco.org/home/Youth+employment+and+entrepreneurship
26. البنك المركزي السعودي. (٢٠١٥). تم الاسترداد من كلمة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في ورشة عمل:"السياسات الاقتصادية وأبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي لتحقيق التنمية المستدامة :" https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/News20150202.aspx
27. برنامج التحول الوطني. (٢٠٢٠). تاريخ الاسترداد ١٥ ٩, ٢٠٢١، من https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/ntp/
28. برنامج تنمية القدرات البشرية. (٢٠٢١). تم الاسترداد من https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/hcdp/
29. جون كريسويل. (٢٠١٨). منهج البحث النوعي المداخل الخمسة. الرياض: دار الزهراء.
30. رؤية المملكة ٢٠٣٠. (٢٠١٦). تم الاسترداد من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf
31. غازي، الرشيدي، وفرج، هاني. (٢٠١٩). دراسة الحالة مدخل منهجي في البحث النوعي. عمان: دار حنين.
32. عطية، فاطمة. (٢٠٢١). أثر الاقتصاد المعرفى فى تحسين كفاءة الاداء لراس المال البشرى دراسة قياسية على الاقتصاد السعودى خلال الفترة ٢٠٠٧ -٢٠١٨. مجلة كلية الاقتصاد، ٢٢(١)، ٣٥-٦٨. تم الاسترداد من https://jpsa.journals.ekb.eg/article_160192_800663d2bed3bd376d724ad7526c4ca6.pdf